المحور السادس: الاستراتيجيات الصناعية

تُعتبر التنمية الصناعية بمثابة المحرّك الأساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة، فهي تُعبّر عن السعي الدائم إلى الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية عن طريق تحويلها إلى منتجات أرقى تُحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة بأقل تكاليف اقتصادية واجتماعية؛ إذ أنها لا تَحدُث تلقائيا، وإنما تُعدّ نِتاج فعاليات التخطيط المنظم بين السياسات الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية وجعلها وِحدة متكاملة، من خلال تصميم إستراتيجيات صناعية تُترجِم أهداف الإستراتيجية العامة للدولة التي تُعنى بالمدى الطويل، والتي تتوافق مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة؛ أين يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار إستراتيجية التصنيع الملائمة التي تساعد على خلق كيان صناعي وطني فعّال من خلال حماية الصناعات الناشئة فيه وتعزيز تنافسيته محلياً ودولياً ومن ثمّ تطوير الاقتصاد.

مفهوم الاستراتيجية الصناعية:

تُعرّف الإستراتيجية في الميدان الاقتصادي على أنها "النمط أو الأسلوب الذي تلتزمه السلطات من أجل تحريك عجلات التنمية الاقتصادية". وبالتالي فالإستراتيجية هي عبارة عن مجموعة الأهداف الكلية للتقدم والنمو الاقتصادي التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها على المدى الزمني الطويل. وعليه فإنّ الإستراتيجية الصناعية هي "ترجمة لأهداف الإستراتيجية العامة للدولة، التي تعكس مجموعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القطاع الصناعي، وكلما قامت الإستراتيجية الصناعية بتلبية هذه الأهداف كانت أكثر ملاءَمة لهذه الفترة ولهذا المجتمع".

لقد تمّ تعريف الإستراتيجية الصناعية تقليدياً على أنّها "مجموعة من التدخلات الحكومية التي تسعى إلى دعم أو تطوير صناعات محددة (عادة الصناعات التحويلية). إلاّ أنّ الاستخدام الحالي للمصطلح أصبح واسعاً؛ إذ أصبحت تتعلق بتنسيق مجموعة من السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة، اقتصادية واجتماعية وبيئية".

كما يُمكن إرجاع مفهوم الإستراتيجية الصناعية إلى التخطيط القطاعي الذي يُقصد به في مجال القطاع الصناعي "وضع خطة لقطاع الصناعة، تُغطّي الجوانب المختلفة للقطاع من حيث الإنتاج والعمالة ورأس المال والإنتاجية وتنظيم القطاع والخدمات اللازمة له ومشاكله التسويقية والتمويلية، إلى جانب الدراسات الفنية الخاصة بأساليب الإنتاج وإمكانيات الإفادة من الموارد المحلية، وصيانة برامج ائتمانية تضم عددا من المشروعات المتكاملة اللازمة لتوسّع القطاع الصناعي في المستقبل ورسم برنامج زمني لتنفيذها مع تحديد المسؤوليات التنفيذية للأجهزة المختلفة التابعة للقطاع".

و من اهم استراتيجيات الصناعة نجد:

اولا/ استراتيجية التصنيع حسب ملكية المؤسسات:

تختلف سياسات الدول في توجيه استثماراتها وتنشيط قطاعها الصناعي بين دول تُركّز في عمليّة التنمية الصناعية على جهود الدولة أي القطاع العام، وأخرى تفسح المجال للقطاع الخاص للقيام بمبادرة تمويل الصناعات المطلوبة.

أولا: القطاع العام

من أهم الاعتبارات التي تدفع الحكومة إلى تملّك المشاريع الصناعية ما يلي:

- ضخامة رأس المال المطلوب التي تفوق طاقة المستثمرين الخواص في المشروعات الكبيرة، خاصة الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات الثقيلة؛
- ضآلة العائد المنتظر ؛ حيث تطول فترة استرداد عوائد كبيرة من العمليات الإنتاجية أو تكون هناك خسائر خاصة في السنوات الأولى من الإنتاج، هذا ما يجعل القطاع الخاص ينصرف عن هذه الصناعات؛
- قدرة الحكومة على توفير وتعبئة الكفاءات المطلوبة في ظل نُدرة رأس المال، نُدرة الأيدي العاملة الماهرة، الإدارة الجيّدة، قنوات التسويق المتطورة... إلخ؛
- الدخول في شراكة مع القطاع الخاص أفراداً كانوا أو مؤسسات؛ إذ يُشجّع هذا النوع من الشراكة القطاع الخاص ويضمن حدّ أدنى من الأرباح؛
- عدم تحمّس رأس المال الأجنبي للاستثمار في مشاريع صناعية في الدول النامية، لتخوّفه من التأميم والمصادرة وعدم الاستقرار السياسي، وصعوبات تحويل الأموال إلى الخارج... إلخ؛
- ضرورة القيام ببعض المشاريع المتمثلة في المشاريع الإستراتيجية والمشاريع الخاصة بالأمن القومي والدفاع من طرف الحكومة؛
- الخوف من الاستعمار الاقتصادي الأجنبي؛ إذ تخشى البلدان النامية تملّك المستثمرين الأجانب للمشاريع الصناعية بصفة كلّية؛
- حماية جمهور المستهلكين من الاحتكارات التي تهدّد مصالحهم؛ إذ يُعدّ خطر انتشار الاحتكار قائماً في الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع، بسبب ضيق نطاق المنافسة.

- إن كثير من الصناعات لا تتوفر فيها مقومات الربحية في المدى القصير تؤدي إلى عزوف القطاع الخاص عن تبنيها، خاصة إذا كان معدل الخطورة عن عدم تملك أو ضمان استمرارية المواد الخام أو التقنية العالمية المتقدمة للإنتاج أو الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات كبيرا. ففي هذه الحالة تتولى الدولة القيام بمثل هذه المشروعات؛
- هناك العديد من المشاريع تكون فيها المنافع الاجتماعية أكبر من المنافع الخاصة، ففي هذه الحالة تتدخل الدولة بتقديم الدعم و الحوافز لمثل هذه المشاريع. وقد تكون هناك آثار سلبية لبعض المشاريع مثل التلوث يجعل من التكاليف الاجتماعية أكبر من التكاليف الخاصة وعلى الدولة التدخل من أجل التقليل من التكاليف الاجتماعية وذلك بفرض الضرائب أو قيامها بمباشرة المشاريع بنفسها.

المزايا الاقتصادية للمشروعات الحكومية:

تتمتع المشروعات الحكومية بالمزايا التالية :

-قدرة الحكومة في الحصول على رؤوس الأموال الكبيرة لتمويل مشروعاتها، وبالتالي تستطيع أن تقيم مشروعات حديثة من الأحجام الاقتصادية المثلى، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي، بعكس المشروعات الفردية التي يعيقها التمويل، ومن ثم فإنها تميل إلى أن تكون صغيرة وغير اقتصادية في كثير من الأحوال أو تلجأ إلى الآليات المستعجلة والقديمة.

-تستطيع الحكومة توفير حاجاتها من رأس المال سواءً بالعملة المحلية والأجنبية وذلك بسعر فائدة معتدل وبشروط سداد أفضل.

-إنّ المشروعات الحكومية أساسية كانت أو جوهرية تشكل قاعدة تقوم عليه صناعات أخرى في المستقبل، مما يسهل إدماجها في أن خطة مستقبلية بما يعود بالفائدة القصوى على المجتمع.

-تستفيد المشروعات الحكومية في ارتباطها، بالحكومات، كتحصيلها على إذن استيراد المواد الخام قبل غيرها من المشروعات الخاصة وهذا في حالة ندرة النقد الأجنبي. كما تقوم الحكومة بتوفير البنية الأساسية لمصانعها، وتقوم المؤسسات الحكومية بتفضيل منتوجات الدولة مما يسهل عملية، تسويقها، ويمكنها أيضا الحصول على أي مساعدة فنية أجنبية من خلال مساعيها مع الجهات الأجنبية .

-تستطيع الحكومة في حالة تحقيق المشروع لأرباح كبيرة استخدامها في استثمارات ومشروعات جديدة، مما يدعم النشاط الصناعي في الدولة، كما يمكنها بيع السلعة إذا كانت ضرورية بسعر منخفض أو بسعر التكلفة مما يؤدي التي زيادة رفاهية الأفراد.

العيوب الاقتصادية للمشروعات الحكومية:

تتمثل عيوب المشروعات العامة في التالي :

-عدم وضوح الأهداف بل وتضاربها، وتحددها الجهات السياسية التي تستولي على أرباح الشركات التابعة لها لتنفقها على التعليم وغيره من الموافق مما يعرقل سير هذه المشروعات وذلك بعكس الحال في المشروعات الخاصة حيث الأهداف محددة والرؤية واضحة والهدف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، عن طريق العمل بأقصى كفاءة.

-كثيرا ما يكون الدافع نحو إنشاء المشروعات هو الاعتبارات السياسية، وذلك لكي تثبت الحكومة للجماهير أنها حريصة على تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإنها لا تنال الدراسة الاقتصادية والتقنية الجادة، قبل إقامتها، ناهيك عن التدخل المستمر في تحديد الأثمان والأجور، وفرض أعداد العاملين، لهذا فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

– انخفاض الحوافز: حيث ان غياب الملكية الخاصة يضعف دافع الربح والمبادرة الفردية، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة والإنتاجية لدى العمال والإدارات.

– البيروقراطية والتعقيد الإداري :نتيجة اعتماد التخطيط المركزي على أجهزة إدارية ضخمة لاتخاذ قرارات الإنتاج، مما يؤدي إلى البطء في اتخاذ القرار، وسوء توزيع الموارد، وانتشار الفساد الإداري و المالي.

ثانيا: القطاع الخاص

يسعى القطاع الخاص باستمرار إلى تحقيق أقصى رِبح ممكن، عن طريق ضغط تكاليفه إلى أدنى حدّ ممكن والعمل بأقصى كفاءة ممكنة. ومن عوامل نجاح القطاع الخاص نذكر:

- وضوح الهدف من خلال العمل على تحقيق أقصى ربح ممكن؛
- توظيف العدد الضروري للعاملين؛
- محاولة الحصول على الخامات والمواد الأولية وغيرها من عناصر الإنتاج بأقل الأسعار التنافسية الممكنة.

1. فوائد القطاع الخاص للاقتصاد الوطني:

للقطاع الخاص فوائد عديدة في الاقتصاد الوطني منها:

- يُعتبر القطاع الخاص مكمّلاً لدور الحكومة في الاستثمار؛ حيث توفّر الحكومة المرافق العامّة من تعليم وصحّة وطرق ومواصلات وموانئ...الخ، ومن ثَمّ يستغلّ القطاع الخاص هذه المرافق ومنافذ أخرى كثيرة للإضافة إلى الاستثمار الكليّ وبالتالي الدخل الوطني، ما من شأنه تشجيع استقطاب رأس المال الأجنبي؛
- يتمتع القطاع الخاص بالحيوية والديناميكية التي تتجسّد في سعيه الدائم لتحقيق أقصى رِبح والتوسّع من خلال إعادة استثمار أرباحه لمواجهة المنافسين، الأمر الذي يغيب في القطاع العام بغياب روح المغامرة لدى مدراء ومسيّري المشاريع؛
- تلبية حاجات المجتمع المتزايدة من ناحية الجودة، والشكل، والأداء... إلخ، بعد القيام بدراسة سوق والقيام بأبحاث لمعرفة رغبات المستهلكين واحتياجاتهم، بهدف العمل على إرضاء المستهلكين بمختلف الطرق، عكس القطاع العام.

2. عيوب القطاع الخاص:

إلى جانب المزايا المذكورة، هناك عيوب وسلبيات للقطاع الخاص، نذكر منها:[1]

- الاحتكار: حيث يقوم الخواص باحتكار المنتجات والمبالغة في رفع أسعارها كلما سمحت الفرصة؛ إذ يحدث ذلك بشكل كبير في حالة اختفاء المنافسين الأجانب، الذي تتسبّب فيه الحكومة من خلال رفع الضرائب الجمركية على الواردات، والتي تقوم بمواجهتها من خلال:
  - السماح بدخول السلع الأجنبية المنافسة؛
  - عدم المبالغة في رفع الضرائب الجمركية إلى المستوى الذي يعزل المنتج المحلّي كلّياً عن المنافسة الأجنبية؛
  - تشجيع تصنيع أكثر من منتج واحد وبالتالي خلق المنافسة محلّياً.
- سوء توزيع الدخل الوطني بسبب تزايد العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال والمدراء؛ حيث تتمكن الحكومة من التخفيف من حدّته بفرض ضرائب تصاعدية دون الوصول إلى الحدّ الذي يُثبّط عزيمة رواد الصناعة؛
- ظهور طاقات عاطلة وبالتالي تبديد الكفاءات ورأس المال بسبب كثرة المؤسسات الناشطة في نفس المجال، التي تزايدت بمجرّد نجاح بعض المستثمرين في هذا المجال، والتي ينتج عنها عرض يفوق

الطلب؛

- استثمار بعض الخواص في مشاريع معيّنة بسبب ارتفاع معدلات الربح دون الأخذ بعين الاعتبار الطلب عليها من قِبل المجتمع، مما يعني سوء استخدام الموارد النادرة (وخاصة النقد الأجنبي)؛
- اعتماد القطاع الخاص على التمويل الأجنبي في بعض الحالات، مما يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة من النقد الأجنبي؛ حيث يمكن التغلب على هذا الأمر من خلال اشتراط تصدير جزء من إنتاج القطاع الخاص مقابل التزاماته من النقد الأجنبي.

ثانيا: استراتيجية التصنيع حسب نوع الصناعة

يمكن النظر إلى إستراتيجية التصنيع من زاوية نوع الصناعات؛ فهناك إستراتيجية للتصنيع ترتكز على الصناعات الثقيلة أو الإنتاجية، وأخرى ترتكز على الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية.

1/ استراتيجية الصناعات الثقيلة

لقد أولت هذه الاستراتيجية اهتماما كبيرا بالصناعات الثقيلة ، وهدفها من ذلك هو تكسير التبعية التكنولوجية تجاه الغرب في استيراد المنتجات الصناعية والوسيطية ، ثم تكوين جهاز إنتاجي يتم تنويعه لاحقا عن طريق ما يسمى بالأثر المصاحب ، واستمدت هذه الاستراتيجية من أفكار مجموعة من الاقتصاديين مثل : (G. DEBERNIS, HIRCHMAN, et F.PERROUX) واعتبروا أن الأولوية تكون للصناعات الثقيلة لتفادي استيرادها من الخارج ولإنعاش وتحفيز الصناعات الأخرى خاصة الاستهلاكية منها ، مستدلين بمثال قطاع الطاقة الذي بمجرد بلوغه مستوى معين من التنمية يصبح من السهل بعد ذلك تنمية صناعات أخرى مصاحبة. وتعتبر الدول ذات الريع البترولي مثل الجزائر ، إيران ، العراق بالإضافة إلى الهند من أهم الدول المتبعة لهذه الاستراتيجية خلال سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

تكمن نقطة الانطلاق في هذه الاستراتيجية بإقامة الصناعات المصنعة التي تعتبر ضرورية في التنمية الزراعية (آلات مستخدمة في الزراعة ، البتروكيمياء ، الأسمدة ، البلاستيك ...) ، ثم يأتي دور صناعات السلع التجهيزية المستخدمة في تنمية الصناعات التحويلية ، الشيء الذي يتطلب توفر مصادر مالية ضخمة كانت متاحة فقط لدى دول الريع البترولي .

هناك عدة عوامل تؤثر على نمط الاختيار بين التصنيع الخفيف والثقيل وهذه العوامل تمثل في نفس الوقت مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص:

حجم السوق: يعتبر اتساع حجم السوق من المقومات الأساسية للتصنيع بشكل عام ومن مقومات التصنيع الثقيل بشكل خاص، فكلما اتسع السوق سجع ذلك على إقامة مشروعات ثقيلة ويعتبر ضيق السوق من العوائق الأساسية للتصنيع في الدول النامية.

عوامل الإنتاج: يشمل ذلك:

-العنصر البشري والقوة العاملة المؤهلة والمدربة: فالصناعة بشكل عام والثقيلة بشكل خاص تحتاج إلى العمالة الماهرة والمدربة والخبرات التنظيمية والإدارية.

-رؤوس الأموال اللازمة لتحويل المشروعات الصناعية: فهذا يعتبر من مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص لأنّ الصناعات الثقيلة بطبيعتها صناعات طبيعة رأس المال وتحتاج إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال كما أن إقامة تلك المشروعات بالحجم الأمثل لها يحتاج لحجم كبير من رؤوس الأموال (الحجم الأمثل للمشروعات هو الحجم الذي تصل عنده التكلفة المتوسطة لأقل مستوى لها وتصل الكفاءة الإنتاجية أعلى مستوياتها)، وإذا توفرت رؤوس الأحوال فهذا يشجع على إقامة المشروعات الثقيلة.

-الموارد (المواد الأولية): فإذا توفرت المواد الأولية اللازمة للصناعات الثقيلة فهذا يشجع على اختيار نمط التصنيع الثقيل، فمثلا توفر الحديد الخام في الدول يشجع على تكرير البترول والصناعات البتروكيمياوية.

-توفر البنية الأساسية في المجتمع: أي توفر مشروعات التجهيزات الأساسية كالطرق ووسائل المواصلات والاتصالات والسكك الحديدية ومشروعات توليد الكهرباء والمياه...، وهذا عن مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص وهناك أيضا ما يسمى بالبنية التحتية غير المادية وتشمل الظروف ولابيئة الملائمة للتصنيع مثل: القوانين والأنظمة الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الصناعي ومؤسسات التعليم والتدريب التي تهيئ الظروف للتصنيع وتساعد على استخدام التكنولوجيا المتطورة والتي تعتبر من مقومات الصناعة في العصر الحديث .

أما بالنسبة لسلبيات ونقائص هذه الاستراتيجية فيمكن حصرها في :

أن الاهتمام الكبير الذي أولي للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى ، قد خلق فائضا في هذه الاستثمارات مقارنة بما يمكن أن يستوعبه الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى غياب المردودية في المؤسسات الذي تطلب من تلك الدول تحويل مبالغ ضخمة في شكل إعانات ، في الوقت الذي لم تجد فيه مخرجات هذه المؤسسات (خاصة منها التجهيزات الإنتاجية) منافذ كثيرة لاستغلالها.

وبغياب أي محاولة من هذه الدول في تنويع صادراتها ، تبقى الاستدانة وحدها التي تسمح بالمحافظة على قدرتها الاستيرادية ، خاصة في الفترات التي تتعرض فيها أسعار البترول إلى الانخفاض ، وهو ما أدى ذلك إلى تفاقم حجم المديونية في مختلف الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية.

2/استراتيجية الصناعات الخفيفة

يتضمن النمط الخفيف (صناعات السلع الاستهلاكية) ثلاثة فروع أساسية، هي: الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، الصناعات النسيجية والجلود والمطاط (الطبيعي) والصناعات الخشبية والأثاث؛ حيث أنّ تطوير هذه الصناعات يحقق نتائج إيجابية عديدة في مرحلة التحول الصناعي، فهو يثبّط من الاتجاهات التضخمية ويشجّع الإنتاج الزراعي، ويستوعب عددا كبيراً من العمال العاطلين ويساهم في زيادة وتوسيع منافذ تصريف منتجات الصناعات الثقيلة؛

ترجع أهمية هذه الإستراتيجية إلى أنها تمثل نمط التصنيع الذي ساد في البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها، فقد بدأت هذه البلاد تصنيعها اعتمادا على الصناعات الاستهلاكية ثم تلى ذلك الصناعات الوسيطة وأخيرا الصناعات الإنتاجية أو الرأسمالية وقد اعتمد هذا التصنيع على قوى السوق أو ظروف الطلب، وهذا يعني أن أي صناعة لا تقوم إلا إذا كان هناك سوق كافيا لها .

إنّ هذه الإستراتيجية ترتكز على البدء بإقامة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل: الملابس والأغذية، حيث يتوفر الطلب عليها مما يترتب عليه تزايد الدخل وتحول هيكل الطلب اتجاه الصناعات الوسيطة، مما يؤدي إلى التوسع في الاستثمار في هذه الصناعات، وفي مرحلة تالية تقام الصناعات الرأسمالية، وذلك بعد أن يكون قد اتسع السوق لمنتجات هذه الصناعات، وافي مرحلة تالية تقام الصناعات الرأسمالية، وذلك بعد أن يكون قد اتسع السوق لمنتجات هذه الصناعات نظرا لتوسع كل من الصناعات الاستهلاكية والوسيطة، ونميز الصناعات الاستهلاكية بأنها كل صناعة تساهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد، أما الصناعات الإنتاجية فهي كل صناعة تساهم في إنتاج السلع الإنتاجية أي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

ثالثا: استراتيجية التصنيع حسب السوق المستهدف (احلال الواردات– التوجه نحو التصدير)

1- التصنيع من أجل إحلال الواردات: عندما تتبنى الدولة النامية عملية التصنيع، فإنها تبدأ بإنتاج سلع تحل محل الواردات. وتقوم بحماية هذه الصناعة بعدة وسائل، كفرض رسوم جمركية عالية وتحديد حصص الواردات، وتقديم إعانات للإنتاج المحلي كإعفائها من الضريبة. ويبرر ذلك بأن الصناعات المبتدأة لا تستطيع في البداية منافسة الصناعات القائمة المستقرة من قبل في الدول المتقدمة، ولقد اشترطت النظرية الاقتصادية أن تكون هذه الحماية محدودة المعدلات والزمن. كما برر هذه الحماية بأن هذه الصناعات تقلل طلب الدول النامية على العملات الأجنبية.

ويدعم أنصار هذه الإستراتيجية رأيهم بالحجج التالية:

أن الدول النامية التي حققت تقدما سريعا عن طريق التصنيع ابتدأت أولا باستيراد المواد نصف المصنعة، ثم قامت بتجميعها محليا. وفي المرحلة الثانية زاد الطلب المحلي على السلع النهائية، مما أدى إلى نمو الطلب على السلع الوسيطة المستوردة، وجعل إنتاجها محليا مبررا، وصولا لتحقيق التكامل الصناعي على مستوى الدولة.

أ- الطلب المحلي على السلع المستوردة ينمو بمعدل متسارع أكبر من الطلب على صادرات الدول النامية، وهذا ما يبرر أن تقوم هذه الدول بتصنيع السلع التي لا تستطيع استيرادها خاصة مع نقص العملة الأجنبية وبطء نمو الصادرات.

ب- تولد الصناعات المحلية فرص عمل كبيرة خارج الزراعة عن طريق مضاعف التشغيل، وهذا ما يمكن الدولة من تشغيل الأيدي العاملة المتوافرة في ظل ارتفاع معدل زيادة السكان.

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه السياسة: أهمها التي وجهها كل من " سيتوفسكي "و" شنيتز " وآخرون لسياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات ما يلي:

- تعمل الصناعات المحمية من قبل الدولة بغير كفاءة لانعدام المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج لديها.
- تعرض تلك الدول بمجرد إزالة العوائق على استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج إلى عجز ميزان مدفوعاتها.
- تصاحب هذه السياسة ظاهرة تقييم سعر الصرف للعملة المحلية بأعلى من قيمته الحقيقية، مما جعل أسعار الصادرات نسبة إلى أسعار الواردات في غير صالح التصدير.
- لم يؤدي التصنيع بهذه السياسة إلى تفعيل عمليات الربط الأمامي والخلفي في الصناعة الواحدة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم نمو الصناعات الوليدة بالقدر المفترض.
- وجود حدود لما يمكن تحقيقه من وفرة عن طريق إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة. وفرض قيود من قبل الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من سلع الاستهلاك الصناعي البسيط.

يمكن القول انه بالرغم من الأسانيد والحجج التي تبرر نجاعة هذه السياسة من جهة ، والانتقادات التي تبين سوء تطبيق هذه الإستراتيجية من جهة أخرى حسب رأينا ستظل الحالة العامة صحيحة، وهي أن التصنيع بهذه السياسة (التصنيع بإحلال الواردات) مصحوبا بالحماية الملائمة هو السبيل إلى بداية تصنيع المجتمعات النامية. لكن يبقى السؤال المطروح في مطلع القرن الحادي والعشرين - الذي هو عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية بإشراف منظمة التجارة الدولية – هو كيف السبيل إلى بدأ التصنيع بدون الحماية؟.

2/ استراتيجية التصنيع للتصدير

نظرا للعيوب السابقة الذكر في إستراتيجية إحلال الواردات، وفشل الكثير من الدول النامية التي طبقتها أصبح هناك اتجاه متزايد نحو إستراتيجية بديلة تتمثل إما في شكل إستراتيجية الإنتاج للتصدير أو المزج بين هاتين الإستراتيجيتين في إستراتيجية واحدة لتحقيق أفضل المصالح لاقتصاد الدولة أو إتباع إستراتيجية تدريجية تبدأ بمهج إحلال الواردات عن طريق حماية الصناعات الناشئة

لفترة محدودة ثم اللجوء بعد ذلك انفتاح الأسواق تدريجيا تمهيدا لتدعيم اتجاهها نحو التصدير وتقوم هذه الإستراتيجية على عدة أسس أهمها [1]:

- تشجيع إقامة صناعات لغرض التصدير وهذا بالاستفادة من توفر بعض الموارد المحلية (الحديد الخام، بترول، غاز طبيعي، قطن)؛
- تقديم الحوافز والدعم لمثل هذه الصناعات كالمناطق الحرة، خدمات المرافق الحيوية بأسعار رمزية أحيانا، حرية تحويل بعض الأرباح إلى الخارج وغيرها؛
- فتح السوق المحلي أمام السلع المستوردة بتخفيض أو إلغاء الضرائب الجمركية على الاستيراد وهذا لتشجيع المنافسة ومن ثم رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية؛
- تعديل أسعار صرف النقد الأجنبي بحيث لا تكون على الأقل منحازة ضد الصادرات من السلع المنتجة محليا إن لم تكن محفزة لها؛
- تشجيع مشاركة رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية للاستفادة منها كالتكنولوجيا المتطور، والمنافذ التسويقية ورأس المال الذي تحتاجه كثير من الصناعات التصديرية.

هناك العديد من المزايا يمكن تلخيصها أهمها فيما يلي[1] :

- توسيع نطاق السوق لتشمل الأسواق الخارجية بالإضافة إلى السوق المحلي، لأن توسيع نطاق السوق يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية نتيجة فتح الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية ومن ثم تعريض المنتج المحلي للمنافسة الأجنبية؛
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي و إنهاء الاعتماد على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية [2].

من بين عيوب هذه الإستراتيجية نذكر [1]:

- الاعتماد على الأسواق الخارجية مما قد يعرضها للمخاطر الكامنة في هذه الأسواق والناتجة عن التغيرات في الطلب على السلع المصدرة إلى هذه الأسواق أو الناتجة عن القيود الحمائية التي تضعها الدول الأجنبية ضد السلع المصدرة؛
- شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية الكبرى التي سبقت في مجال التصنيع؛
- عدم قدرة الدول النامية على إيصال منتجاتها إلى الأسواق الدولية لأنها تحتاج إلى مستوى عالي من الإنتاجية و إلى توفر المستلزمات من مكائن وتقنية كثيفة رأس المال .

ولهذا فمن المناسب للدول النامية الجمع بين الإستراتيجيتين

وبالرغم من هذه النقائص إلا أنه إذا قارنا الدول التي اتبعت استراتيجية تنمية الصادرات ، مع الدول التي انتهجت استراتيجية إحلال محل الواردات ، فإننا نلاحظ أن استراتيجية التوجه التصديري قد استطاعت أن تقطع شوطا أطولا في مجال التصنيع ، وأن تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق العالمية وأن تحقق معدلات بالغة الارتفاع من النمو الاقتصادي ، وبديهي أنها لا تتعارض مع التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي أو تعيق الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يتماشى والاندماج الإقليمي.

رابعا: استراتيجية التصنيع حسب الفن الانتاجي

المقصود بالفن الإنتاجي المستخدم نسبة المزج بين عوامل الإنتاج خاصة العمل و رأس المال لإنتاج وحدة واحدة فهناك فن إنتاجي كثيف العمل (عنصر العمل هو الغالب في العملية الإنتاجية) وفن أنتاجي كثيف رأس المال(رأس المال هو الغالب في العملية الإنتاجية)، و يتأثر نوع الفن الإنتاجي المستخدم في صناعة معينة بعدة عوامل أهمها :

- **أنواع الصناعة وطبيعتها:** فالصناعات الثقيلة تستخدم فن إنتاجي كثيف رأس المال مقارنة بالصناعات الخفيفة؛
- **الندرة النسبية لعوامل الإنتاج:** وتحدد هذه الندرة الأسعار النسبية الحقيقية لعوامل الإنتاج؛
- **مدى إمكانية وسهولة الحلال بين عناصر الإنتاج:** تحدد هذه القابلية إمكانية إحلال عامل إنتاجي محل آخر للتغير في أسعارهما النسبية. ففي بعض الصناعات يصعب إحلال عنصر محل آخر في عملية التصنيع، أي من الصعب إحلال العمالة محل الآلات كصناعة الحديد والصلب مثلا.

أولا: إستراتيجية الصناعات كثيفة العمل

تقوم الصناعات كثيفة العمل أساساً على استخدام عنصر العمل بدرجة أكبر من استخدام عنصر رأس المال؛ حيث توجد العديد من المزايا التي تميّز هذا النمط عن النمط كثيف رأس المال، وفي مقابلها العديد من العيوب التي تنتج عن المبالغة في الاستثمارات الموجهة لهذا النمط.

1. مزايا النمط كثيف العمل

يُفضّل النمط كثيف العمل عن النمط كثيف رأس المال لأن هذا النمط:

- لا يتطلب مستلزمات كبيرة من مدخلات أولية ووسيطة؛
- يُوفر فرصاً كبيرة نسبيا لتشغيل القوى العاملة؛
- يُقلل التفاوت في توزيع الدخل الوطني ويساعد على زيادة متوسط نصيب الفرد منه؛
- يُحافظ على الصناعات الحرفية ويُعززها ويجعلها أكثر قدرة على جذب الموارد الاقتصادية؛
- صناعات هذا النمط تخدم البلدان النامية في تقليل التفاوت الإقليمي وتحويل عوامل الطرد للموارد الاقتصادية إلى عوامل جذب.

2. عيوب النمط كثيف العمل

إنّ المبالغة في الاستثمارات الصناعية الموجهة للنمط كثيف العمل تؤدي في النهاية إلى:

- تدهور الكفاءة الإنتاجية للعناصر المتاحة وهبوط الكفاءة النوعية للنشاطات الجارية؛
- انخفاض معدلات الربحية للمنشآت القائمة وبالتالي تردّي نسب التراكم والنمو في اقتصاد البلد أو الإقليم؛
- ضُعف الارتباطات الإنتاجية (الأمامية والخلفية) للصناعات كثيفة العمل يؤدي إلى تضاؤل دورها في استيعاب القوى العاملة العاطلة على مستوى الاقتصاد.

ثانيا: إستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال

يعتمد هذا النمط على رأس المال بدرجة أكبر من استخدام عنصر العمل (أي أن رأس المال هو الغالب على العملية الإنتاجية)؛ حيث كلما كانت نسبة رأس المال إلى العمل عالية فإن الفن الإنتاجي، يكون كثيف رأس المال. ولهذا النمط مزايا تجذب الاقتصاديات إلى اعتماده ولا يخلو من عيوب أو عوائق تقف دون تطبيق هذا النمط.

1. مزايا النمط كثيف رأس المال:

- يضمن إنتاجية اعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم، ومن خلال نشر هذا النمط فإن ظواهر الازدواجية (التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية) تتجه نحو التضاؤل. وفي الوقت نفسه فإنّ الارتباطات الصناعية التي يخلقها تعميم النمط قد تفضي إلى تنمية اقتصادية معتمدة على الذات؛
- إنّ الارتفاع الكبير في معدلات الاستثمار كثيف رأس المال قد يحقق فرصاً عالية نسبيا لاستيعاب القوى العاملة؛
- خلق مدخرات كبيرة وبمعدلات أعلى مما يمكن للنمط المقارن أن يحققه، وهو ما يمكن أن يتبين بمقارنة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج المختلفة في المنشآت الكبيرة المعتمِدة على المكائن المتقدمة وتلك التي يمكن أن يحصل عليها أقرانهم في المنشآت الصغيرة.

2. عيوب النمط كثيف رأس المال

هناك عوائق كثيرة تقف دون تطبيق هذا النمط وبشكل يحقق توافقا تاما بين مزاياه الإنتاجية

- تحمُّل الاقتصاد النامي تكاليف باهضة لاستيراد وتعليم واستيعاب التجهيزات الحديثة وكذلك لتطوير المناطق المستهدفة بغرض رفع قدراتها على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة؛
- قِصر عمر التجهيزات الرأسمالية بسبب سوء استخدامها وعدم الاهتمام بصيانتها وفق المواصفات التكنيكية المطلوبة؛
- تفاقم الازدواجية الاقتصادية وتزايد مشكلة التبعية التكنولوجية في ظروف انخفاض المستوى الثقافي والتمزق الاجتماعي وضيق المعلومات؛